

في ظل تنامي أهمية السياسة والتشريعات الفضائية

القمة العالمية لصناعة الطيران 2016 تناقش التطورات التي يشهدها قانون الفضاء والسياسات والتشريعات ذات الصلة

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة؛ 23 يونيو 2015: تعتزم نخبة من الخبراء الدوليين في قطاع الطيران والفضاء مناقشة الملامح متسارعة التغير في السياسات والتشريعات المتعلقة بالفضاء، وذلك خلال فعاليات الدورة الثالثة من [القمة العالمية لصناعة الطيران 2016](#).

قال أوشين كومانه، مدير مجموعة ستريملاين للتسويق التي تنظم أعمال القمة: " تتواجد اليوم نحو 700 شركة متخصصة باستكشاف الفضاء حول العالم، بالمقارنة مع 100 شركة في عام 2011. وتتولى هذه الشركات بناء الصواريخ وتقديم خدمات التخطيط للبعثات الفضائية ومراقبة المخاطر المحددة بكوكب الأرض. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تم استثمار 10 مليار دولار أمريكي في القطاع الفضائي الخاص، ويتم الحصول على 75% من تلك الاستثمارات عبر صناديق رأس المال الاستثمارية وشركات الأسهم الخاصة. وفيما يواصل القطاع الفضائي الدولي نموه، تبرز المزيد من الأسئلة حول القوانين والسياسات المتعلقة بالفضاء. ستبحث القمة العالمية لصناعة الفضاء لإيجاد اجابات للعديد من هذه الأسئلة."

ويتكون إطار عمل القانون الدولي في مجال الفضاء من خمس معاهدات أممية وخمس مجموعات رئيسية من المبادئ. وتعتبر معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي (معاهدة الفضاء الخارجي)، والتي تعود إلى عام 1967، الوثيقة التأسيسية التي تحكم كافة الأنشطة الفضائية. وتتضمن المعاهدة المبادئ القانونية الأساسية والمبادئ التي تحكم استخدام الفضاء الخارجي؛ ووقعت عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وأكثر من 100 دولة أخرى من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويعمل [مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي](#) (UNOOSA) على تعزيز التعاون بين الدول وإدارة الانضمام إلى المعاهدات الأممية الخمس حول الفضاء، ويوفر ملتقى للقضايا القانونية والسياسية ذات الصلة بالفضاء الخارجي. ويعتبر المكتب في فيينا مقراً للجنة الأمم المتحدة حول الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي (COPUOS) التي تعقد اجتماعات متكررة للجنة القانونية الفرعية كل عام لمناقشة المسائل التنظيمية ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة بنشاط في آخر اجتماعات اللجنة الفرعية القانونية في أبريل باعتبارها مراقباً رسمياً.

وتحظر المعاهدة على الدول والأطراف المشاركة وضع أسلحة نووية أو أي أسلحة دمار شامل في مدار الأرض، أو تثبيتها على سطح أحد الأجرام السماوية (مثل القمر والمريخ)؛ كما تنص المعاهدة على أن الأجرام السماوية لا تخضع للملك الوطني بادعاء السيادة والمطالبة بالموارد السماوية، ووضع مسؤولية

وطنية للمشاريع الفضائية الخاصة، أي تلك الأنشطة التي تجريها أطراف القطاع الخاص بدلاً عن الوكالات الحكومية. وفي الماضي، لم يتحقق الكثير من التوافق في الآراء حول آلية تنظيم عمل الشركات الخاصة في الفضاء الخارجي، ولكن ذلك أصبح في الآونة الأخيرة موضع تركيز أكبر في القطاع. وأشار علماء من وكالة ناسا الأمريكية خلال المؤتمر السنوي للمعهد الكندي للتعددين، إلى أن عمليات الاستكشاف عن الأجرام السماوية لا تزال أمراً مستبعداً لسنوات، ولكن تم الإتفاق على وضع اللوائح التنظيمية ذات الصلة.

ودفعت زيادة الاستثمارات والاهتمام في القطاع الكونجرس الأمريكي لوضع أسس خاصة بالتوجهات الجديدة للصناعات الفضائية. وأصدر مجلس الشيوخ مؤخراً [قانون استكشاف الموارد الفضائية والاستفادة منها \(قانون الكويكبات\)](#) الذي يتيح للشركات إمكانية بيع أي موارد مستخرجة من الأجرام السماوية وتوفير معايير قانونية تكفل عدم التدخل في هذه الأنشطة. ويعتبر مشروع القانون أول محاولة وطنية لتنظيم الأنشطة التجارية غير الحكومية المتعلقة بموارد الفضاء. ويخضع قانون الكويكبات حالياً للمراجعة القانونية في لجنة مجلس الشيوخ للتجارة والعلوم والتكنولوجيا بهدف ضمان الامتثال مع القانون الدولي. ولم يتم بعد سن قانون الكويكبات حتى الآن، فيما يحرص قطاع الصناعات الفضائية على المضي قدماً في تنظيم الملكية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ولطالما كان تنظيم المشاريع الخاصة خاضعاً لصلاحيات الحكومات الوطنية. واقترح البعض أن يتم تعيين لجنة تابعة للأمم المتحدة لوضع قانون خاص بالتعددين الفضائي. وقد يتكون النموذج البديل من مجموعة من الدول التي تتراد الفضاء، أو من الجهات غير الحكومية المعنية، لإنشاء هيئة فضائية للتحكم وتنسيق الجهود الدولية في الفضاء. ويمكن أن ينظم هذا التحالف الشركات الخاصة ويؤدي المهام الإدارية لأعمال التعددين في الفضاء. ويتجلى الهدف الرئيسي لمثل هذا التحالف في تنسيق الأنشطة الرامية إلى عدم التدخل وتعزيز قطاع الاستفادة من الموارد الفضائية في القطاع التجاري.

وفي هذا السياق، قالت سارة لانغستون، المحامية في مجال الشؤون الفضائية، والرئيس التنفيذي لشركة سينمورف كونسالتينج: "لا تخلو هذه المفاهيم الهيكلية من الصعوبات القانونية، وسواء تم تأسيس تحالف بين الدول أو إقامة اتحاد تجاري خاص، يتعين تحقيق التوافق بين أي هيئة محتملة مع مبادئ والتزامات إطار العمل القانوني الدولي للفضاء بما يتيح لكافة الدول إمكانية الوصول والاستفادة من الفضاء للأغراض السلمية - انطلاقاً من مبدأ أن الفضاء ملكية للبشرية.

وأضافت "من جانب آخر، تواجه الدول الأطراف في اتفاقية تنظيم نشاط الدول على القمر أو الأجسام الفضائية الأخرى ([اتفاقية القمر](#))، ومن بينها أستراليا، قيوداً مفروضة على التعددين واستخدام الموارد الفضائية، حيث تحظر الاتفاقية أنشطة الاستفادة المفرطة من الأجسام الفضائية نظراً لكونها جزءاً من التراث الثقافي للبشر. إنه تمييز قانوني وسياسي جيد".

وكشفت **وكالة الإمارات للفضاء** مؤخراً عن استراتيجيتها بصورة رسمية. وتم الإعلان عن بدء أعمال الوكالة على تطوير النظم السياسية والقانونية والتشريعية الفضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال ناصر الراشدي، مدير السياسات والتنظيمات الفضائية بوكالة الإمارات للفضاء: "أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الصناعات الفضائية في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وتتجلى الأهداف الرئيسية للسياسات والتنظيمات الفضائية في ضمان التوافق مع المعاهدات والأنظمة الفضائية ذات الصلة، وحماية المصالح الإماراتية في الفضاء وضمان التنمية المستدامة في هذا القطاع، فضلاً عن غيره من الصناعات التي تستفيد وتعتمد على تقنيات الفضاء. كما تساعد السياسات في تعزيز تنويع الاقتصاد المتنامي في دولة الإمارات العربية المتحدة".

وبدورها، قالت كارول أندرسون من المعهد الدولي لقانون الجو والفضاء بجامعة ليدن: "من الطبيعي أن تتطور النظم السياسية والقانونية الفضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة استناداً إلى المكانة الرائدة التي تتبوؤها الدولة في العالم العربي في مجال استكشاف الفضاء، وفي ظل قيادتها الحكيمة ذات الرؤية والتفكير المستقبلي. وستسعى لإقامة البيئة القانونية والتجارية الأمثل التي تعتمد عليها الشركات الناشئة والخاصة في مجال استكشاف الفضاء لتعزيز الازدهار في دولة الإمارات العربية المتحدة مع مراعاة واحترام التقدم الذي أحرزته الدول الرائدة في مجال الفضاء على مدى السنوات الـ 50 الماضية".

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة في فعاليات القمة العالمية لصناعة الطيران تقتصر على الجهات المدعوة من القطاع الدولي لصناعة الطيران؛ وتهدف إلى تحديد ومناقشة التغيرات السريعة في مجال السياسة الفضائية وتأثيراتها على الصناعة والعالم. وسيقعد منتدى الفكر الرائد في صناعة الطيران بأبوظبي في عام 2016.

انتهى

قنوات التواصل الاجتماعي

تويتر: @AerospaceGlobal

فيسبوك: <https://www.facebook.com/pages/Global-Aerospace-Summit/192303964187145>

لينكدان: Global Aerospace Summit

حول القمة العالمية لصناعة الطيران

تعد القمة العالمية لصناعة الطيران حدثاً حصرياً يتم حضوره عبر الدعوات الموجهة فقط وهي تشكل منتدى دولياً يجمع المسؤولين التنفيذيين العالميين والإقليميين رفيعي المستوى والمسؤولين الحكوميين على امتداد قطاع صناعة الطيران،

والفضاء والدفاع. وجذبت القمة في العام 2014 أكثر من 1250 من كبار المسؤولين في قطاع صناعة الطيران في فندق سانت ريجيس بجزيرة السعديات في أبوظبي، لمناقشة مستقبل القطاع والتحديات التي تواجهه وتطوير مبادرات للنمو الطبيعي للقطاع.

وجذبت القمة عدد من أبرز الشخصيات الفاعلة في صناعة الطيران لمناقشة ووضع وتقديم الاستراتيجيات المستقبلية التي ستحدد نمو هذه الصناعة في المستقبل.

للمزيد من المعلومات حول هذا القمة التي تنظمها مجموعة ستريملين للتسويق، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني

<http://www.aerospacesummit.com>

نبذة عن شركة مبادلة للتنمية ش.م.ع

تعد شركة مبادلة من الشركات الحكومية الرئيسية المساهمة في عملية بناء وتنويع الاقتصاد في إمارة أبوظبي. وتقوم استراتيجية الشركة على خلق الشراكات والقيام باستثمارات طويلة الأجل من شأنها تحقيق عوائد مالية مجزية وفوائد اجتماعية ملموسة لإمارة أبوظبي على المدى البعيد.

وتتملك مبادلة وتدير محفظة استثمارية تتضمن استثمارات محلية وإقليمية ودولية، كما تقوم مبادلة بخلق شراكات مع نخبة من الشركات العالمية الرائدة لتنفيذ مشاريع استثمارية وتنموية في مجالات متعددة تشمل صناعة الطيران، وأشباه الموصلات، والمعادن والتعدين، والنفط والغاز، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية، والعقارات والبنية التحتية والخدمات.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع الشركة الإلكتروني <http://www.mubadala.ae>

نبذة عن مجموعة ستريملين للتسويق

تعتبر مجموعة ستريملين للتسويق الحائزة على جوائز عده وكالة متخصصة في تقديم الاستشارات المتعلقة في الأحداث والفعاليات المتخصصة والمبتكرة التي تمتاز بالصيغة العالمية من حيث طبيعتها ومستوى انتشارها.

وإن نجاحنا منذ التأسيس في عام 1997، يكمن في حقيقة قدرتنا على العمل بشكل وثيق مع الهيئات الحكومية والمؤسسات الدولية والشركاء التجاريين لتنظيم أحداث من الطراز العالمي تركز على المحتوى بصفة أساسية وتتمتع بكونها ابتكارية وذات قيمة عليا.

وللحصول على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.smg-online.com